

ضبط باب

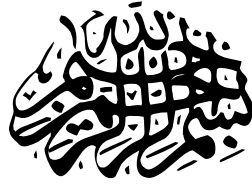
«التشبه بالكفار»

-بين غلو الغالين وإفراط المفرطين-

مستل من شرح فضيلة الشيخ

أبي عبدالرحمن عبدالله بن عمر بن مرعي بن بريك العرني

-حفظه الله تعالى-



قال فضيلة الشيخ عبد الله بن عمر بن مرعي بن بريك العرفي - حفظه الله تعالى - في [شرحه على متن خمسون حديثاً في العقيدة (د 04)] :

وقوله ﷺ : « من تشبه بقوم فهو منهم » ⁽¹⁾ :

فيه أصل عظيم في مخالفة جميع الكفار بأصنافهم ؛ من مشركين ، ومنافقين ، - كذلك - أهل كتاب ، والأحاديث في هذا الباب كثيرة جداً عن النبي ﷺ ؛ أي : في مخالفة جميع الكفار .

بل قال الله - عز وجل - ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٌ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فإِنَّهُ مِنَّهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ [المائدة: 51] ونحوها من الآيات في هذا المعنى .

وهكذا ، النبي ﷺ يقول : « لتتبعن سنن من كان قبلكم حذو القذة بالقذة حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه » قالوا : « اليهود والنصارى يا رسول الله ؟ » قال : « فمن القوم إلا هم » ⁽²⁾ .

وهكذا ، قال - عليه الصلاة والسلام - : « إن المسلم والمشرک لا تتراءى نارهم أنا بريء من مسلم يعيش بين ظهرائي المشركين » ⁽³⁾ .

1- رواه أحمد في [مسنده (برقم : 5669)] عن ابن عمر - رضي الله عنهما - .

2- رواه البخاري في [صحيحه (برقم : 3456)] ، ومسلم في [صحيحه (برقم : 2669)] عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - .

3- صححه الألباني في [صحيح الترمذي (برقم : 1604)] من حديث جرير بن عبد الله - رضي الله عنه - .

فحذر النبي ﷺ من مشابهة المشركين في كل شيء :

- حتى في « الصلاة » ! فإن النبي ﷺ نهى عن التشبه بهم .
- حتى - كذلك - في « الملبس » .
- وفي « المظهر » ؛ قال : « اعفوا اللحى ⁽¹⁾ أحفوا اللحى ⁽²⁾ خالفوا اليهود » حديث ابن عمر في [البخاري] .

وهكذا - كذلك - قال - عليه الصلاة والسلام - : « صلوا في نعالكم خالفوا اليهود » ⁽³⁾ ، وقال ﷺ - كذلك - لعبد الله بن عمرو حين لبس الثياب الحمر المعصفرة ، نهاه عن ذلك ، وقال : « هذا لبسة من لا خلاق له » ⁽⁴⁾ .

وغيرها من الأحاديث الكثيرة التي فيها النهي عن التشبه بأفعال المشركين .

وقال - كذلك - حذيفة - رضي الله تعالى عنه وأرضاه - : « لا يشبهه الزبيّ الذي حتى تشبه القلوب القلوب ومن تشبه بقوم فهو منهم » رواه الطيالسي بإسناد حسن ⁽⁵⁾ .

وهذه الأحاديث كلها تدلّ على هذا الأصل : وهو وجوب مخالفة أهل الكتاب ، والكفار ، والمنافقين ، وكلّ من خالف هذا الدين .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في ذكر العلّة : « أن العلّة من هذا التحريم هو أن هذا التشبه في الظاهر يورث التألف في

1- رواية البخاري في [صحيحه (برقم : 5893)] .

2- رواية مسلم في [صحيحه (برقم : 259)] .

3- أخرجه أبو داود في [سننه (برقم : 652)] عن شدّاد بن أوس - رضي الله عنه - .

4- أخرجه مسلم في [صحيحه (برقم : 2077)] .

5- لم أجده لقلّة بضاعتي ، وقد وجدته من طريق عبد الله ابن مسعود في [المصنف لابن أبي شيبة] .

الباطنُ» ⁽¹⁾ فَإِنَّهُ إِذَا تَشَابَهَ الظَّاهِرُ حَصَلَ التَّقَارُبُ وَالتَّأَلُّفُ فِي الْبَاطِنِ ،فَإِنَّ لِلظَّاهِرِ أَثَرًا عَلَى الْبَاطِنِ .

وهذا الحديث قال عنه -رحمه الله تعالى- : « أَنْ ظَاهِرَهُ يَدُلُّ عَلَى الْكُفْرِ مِنْ فِعْلٍ هَذَا الْفِعْلُ لِقَوْلِهِ :فَهُوَ مِنْهُمْ » ⁽²⁾ ،ولولا ما وردَ من بعض الأحاديث لَقِيلَ بِكُفْرِ فَاعِلِ ذَلِكَ ؛فَفَاعِلُ ذَلِكَ عَلَى خَطَرٍ عَظِيمٍ يُخْشَى عَلَيْهِ ،فَإِنَّهُ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْمَحَبَّةِ الشَّرْكَائِيَّةِ الَّتِي نَهَى عَنْهَا رَبُّنَا -جَلَّ وَعَلَا- لَكَانَتْ كُفْرًا وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ ! أَنْ يُحِبَّ غَيْرَ مَا شَرَعَ اللَّهُ أَعْظَمَ مِمَّا يُحِبُّ مِمَّا شَرَعَهُ اللَّهُ ،يُخْشَى عَلَيْهِ مِنْ الْكُفْرِ .

فَمَثَلًا -على سبيل المثال- :لو أَنَّ رَجُلًا حَلَقَ لِحِيَّتَهُ ،وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ عَاصِيٌ لِلَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- ،مُخَالَفٌ لِأَمْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ،لَيْسَ حَالُهُ كَحَالِ مَنْ يَحْلِقُ لِحِيَّتَهُ تَعْظِيمًا لِحُلُقِ اللَّحِيَّةِ ،مُسْتَهْزِئًا ،مُسْتَصْغِرًا ،جَاحِدًا لِأَمْرِ إِعْضَاءِ اللَّحِيَّةِ ،فَإِنَّ هَذَا الثَّانِي هُوَ يَكُونُ كَافِرًا وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ ! لِأَنَّهُ جَحَدَ حُكْمًا شَرْعِيًّا ،وَاسْتَصْغَرَ وَاسْتَهْتَرَ بِحُكْمٍ مِنْ أَحْكَامِ اللَّهِ -جَلَّ وَعَلَا- ،يَقَعُ فِي الْكُفْرِ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ وَهُوَ لَا يَدْرِي .

فَإِذَنْ :التَّشْبِيهُ بِالْكُفَّارِ أَمْرٌ خَطِيرٌ ،ولهذا نَهَى عَنْهُ رَبُّنَا -جَلَّ وَعَلَا- فِي كِتَابِهِ ،وَنَبِيِّنَا ﷺ فِي سُنَّتِهِ .

وهذا التشبيه عام في كلِّ شيء ،لأنَّ الحديث عام ،إِلَّا مَا كَانَ فِيهِ مَنْفَعَةٌ دِينِيَّةٌ أَوْ دُنْيَوِيَّةٌ لَا يُخَالِفُ الشَّرْعَ فَإِنَّ الْإِسْلَامَ لَا يَرُدُّ مِثْلَ

1- انظر [مختصر اقتضاء الصراط المستقيم (ص220-221) . تحقيق :العقل] .

2- انظر [مختصر اقتضاء الصراط المستقيم (ص88-89) . تحقيق :العقل] .

ذلك ؛ فقد استخدم النبي ﷺ بعض ما يعملهُ الكُفَّار إذا كان لا يُعارضُ الشَّرْعَ .

• مثل ما حضر الخندق ⁽¹⁾ ، وهو ليسَ من فعل العرب ، بل هو من فعل

أهل فارس ، أخذ بمشورة سلمان - رضي الله عنه وأرضاه - .

• وهكذا ، استخدمهُ للمنجنيق ⁽²⁾ ، وما كان يَعرفهُ العرب .

• وهكذا ، أخذهُ للخاتم ⁽³⁾ ، وما كان يَعرفهُ العرب .

• وهكذا - كذلك - فعلَ النبي ﷺ في أشياء كثيرة .

وبعدهُ خلفائهُ الرَّاشِدون ، والصَّحَابَةُ - رضي الله عنهم وأرضاهم
أجمعين - .

فهذا عمر ابتدأ كتابَةَ الدَّوَاوين ، واتَّخذَ - كذلك - الكُتَّابَ ، وغير ذلك ممَّا فعلهُ ولم يَفْعَلْهُ الخُلَفَاءُ من قبْلِهِ ، وذلك لأنَّ في ذلك مصلحةً ، وكلَّ ما فيه مصلحةٌ للإسلام والمسلمين ولم يخالفِ الشَّرْعَ ، فإنَّ الإسلام لا يُحرِّمهُ ولو جاء من عندِ الكُفَّار .

وبهذا يكون الأمر وسط بين غلو الغالين الذين حرَّموا كلَّ شيء جاء من الكُفَّار ولو كان حقاً ، وبين - كذلك - تفريط المُفْريطين الذين أخذوا كلَّ شيء ولو خالفَ الشَّرْعَ ، والوسط هو بين هذين الأمرين .

1- الحديث في [صحيح النَّسائي للألباني (برقم : 3176)] من حديث صحابي لم يُسَمَّ .

2- والحديث أخرجه أبو داود في [المراسيل (برقم : 335)] .

3- أخرجه مسلم في [الصحيح (برقم : 2094)] وغيره عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - .